



تقرير ربعي



نيسان - حزيران 2022



لم تختلف حالة حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي خلال الربع الثاني من عام 2022 -الممتد من شهر نيسان حتى حزيران - عن حالة حقوق الإنسان العامة في السياق الفلسطيني، بل لربّما ازدادت التحديات والتقنيات والتعقيدات التي تطال الانتهاكات في الفضاء الرقمي الفلسطيني.

فقد واصلت شركات ومنصّات التواصل الاجتماعي من ممارساتها الرامية إلى تقييد المحتوى الفلسطيني وحظره على الفضاء الرقمي، في الوقت الذي تطوّر به السلطات الإسرائيلية تقنيات وتقدّم مقترحات وقوانين تعزّز من قدرتها على الرقابة والتتبع في الفضاء الرقمي بشكلٍ متزايد. وفوق ذلك، لا زالت السلطات الفلسطينية تحتجز وتستدعي نشطاء على خلفية حرية الرأي والتعبير على منصات التواصل الاجتماعي ولا تعالج قضايا مهمة مثل الخصوصية والوصول إلى المعلومات وغيرها بشكلٍ قانوني ومنهجي.

فما زال خطاب الكراهية والتحريض ينتشر على نطاقٍ واسع، ويمتلئ الفضاء الرقمي الفلسطيني بالأخبار المضلّة والحسابات الانتحالية، وما زالت شركات منصات التواصل الاجتماعي تقيّد المحتوى الفلسطيني بشكلٍ واسع وممنهج فيما يتعلّق بالشؤون السياسية، وتعزّزت خلال المدة الزمنية ذاتها أشكال مختلفة من العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي بشكلٍ كبير.

فقد برز خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير حملة تشويه سمعة وتحريض ضد المثليين والمثليات (مجتمع الميم) في المجتمع الفلسطيني، وشنت خلالها حملة شرسة ضد الهويات الجندرية غير المعيارية والأشخاص بأعينهم، انعكست الهجمة على بعض الأشخاص نفسيًا بشكلٍ كبير أفضى إلى ذعر وخوف ورعب من الاعتداءات الجسدية التي قد تنطوي على ذلك.

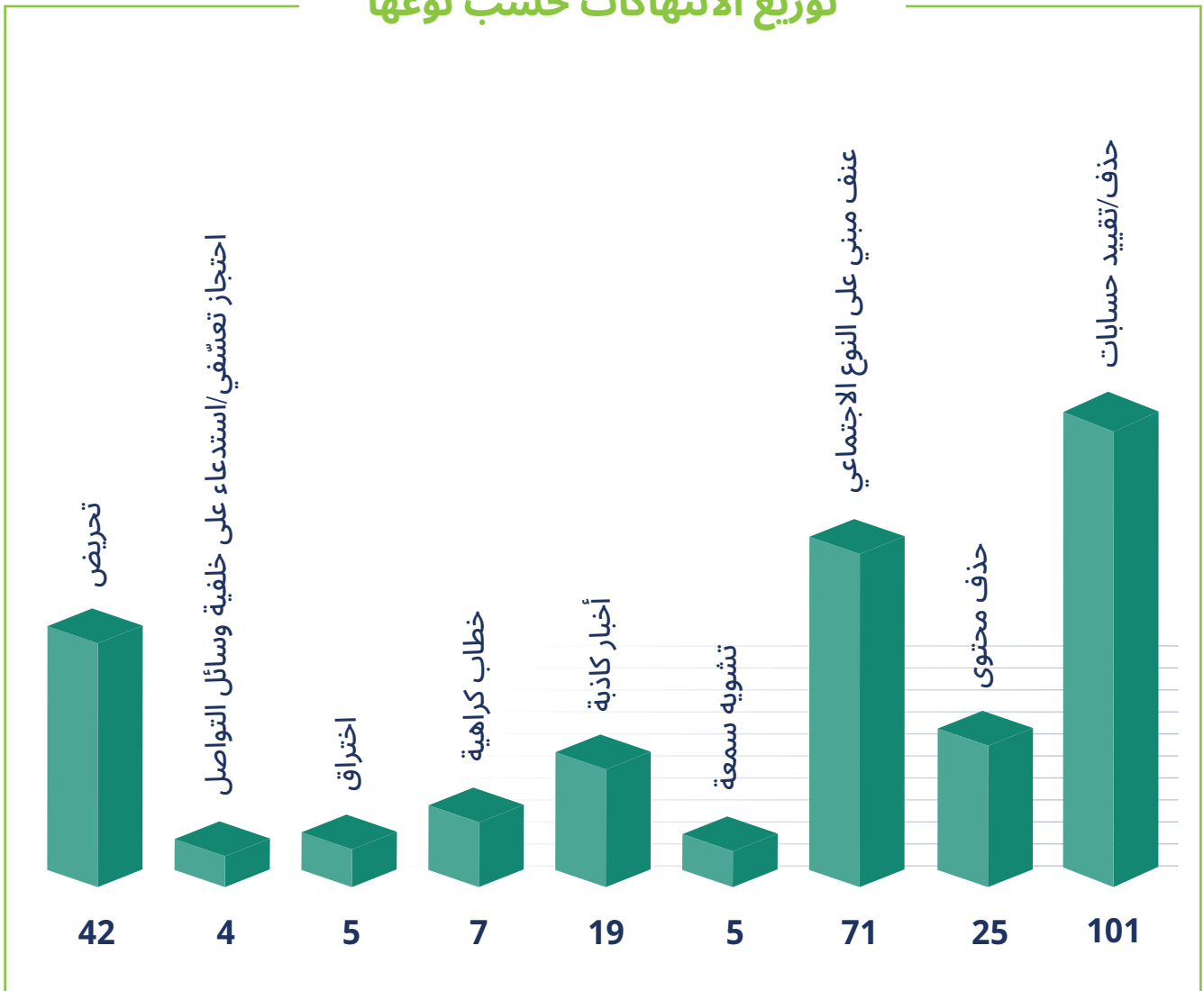
ورصد مركز حملة ظاهرة الحسابات الوهمية الآلية (Bots) على منصّة تويتر، والتي لاحقت عشرات منها بشكلٍ مفاجئ منظمات حقوقية فلسطينية ونشطاء/ات داعمين للقضية الفلسطينية قبل التخلّص من هذه الحسابات الوهمية إثر تواصل مركز حملة مع الشركات المعنية. وبشكلٍ مشابه، برز خلال انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية صفحات انتحالية عديدة تتحلّ صفة قوائم انتخابية في مدن عديدة، وثّقها مركز حملة وتمكن من إزالتها من خلال التواصل مع شركات التواصل الاجتماعي.

في هذا التقرير نقدّم تحليلًا لأبرز الانتهاكات الرقمية وفقًا لتوثيقات مركز حملة، وتحليلًا لخصائص الضحايا ومرتكبي الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك وتوزيعه على منصات التواصل الاجتماعي. علمًا بأنّ توثيق انتهاكات الحقوق الرقمية ينطوي على تعقيدات منهجية وتقنية لا يمكن حصرها.

واصلت شركات التواصل الاجتماعي محاربتها للرواية والمحتوى الفلسطيني خلال الربع الثاني من العام، وكذلك استمر انتشار المحتوى التحريضي والتشهيبي والمضلل، ووثق مركز حملة ما مجمله 279 انتهاكاً بأشكالها المختلفة المدرجة أدناه في التقرير.

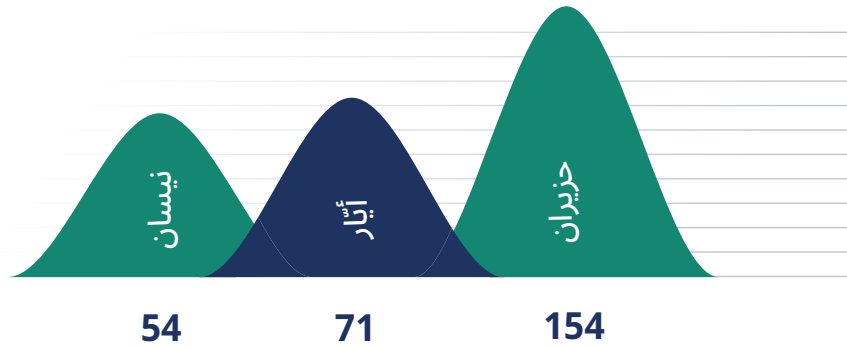
وثق مركز حملة أشكال عديدة من الانتهاكات التي نفذتها الشركات والسلطات الإسرائيلية والفلسطينية بحق الفلسطينيين/ات على الفضاء الرقمي، لعل أبرزها ما يلي:

توزيع الانتهاكات حسب نوعها



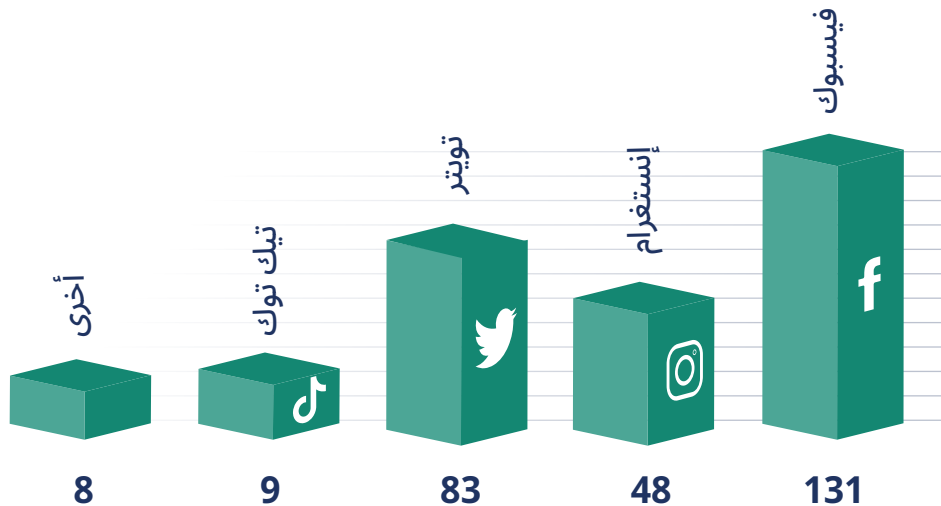
تختلف كثافة وعدد الانتهاكات على الفضاء الرقمي من شهرٍ إلى آخر في علاقة طردية مع التطورات السياسية والاجتماعية على أرض الواقع، وكانت الانتهاكات حسب التسلسل الزمني للربع الثاني على النحو التالي:

توزيع الانتهاكات حسب الأشهر



تتوزع الانتهاكات التي ارتكبتها الشركات والمحتوى العنيف الذي تم توثيقه على مختلف المنصات، أبرزها منصة فيسبوك في السياق الفلسطيني، وهي المنصة الأكثر استخدامًا، وفيما يلي توزيع الأعداد على المنصات:

توزيع الانتهاكات/المحتوى الضار حسب المنصات



وفي أشكال تقييد وحظر الحسابات الفلسطينية، يتضح أنّ حذف الحسابات وتقييدها من أبرز ممارسات الشركات، وفيما يلي توزيع أشكال حظر الحسابات:

توزيع الأفعال حسب نوع الحظر (من مجمل 101 انتهاك مماثل)



لم تقتصر الانتهاكات والهجمات على الأشخاص المنفردين في الفضاء الرقمي، بل شملت وعلى نحو خاص صفحات وسائل الإعلام الفلسطينية والداعمة لفلسطين، وكذلك منظمات غير حكومية وفي بعض الأحيان صفحات شركات خاصة.

توزيع الانتهاكات حسب صنف الجهة المتأثرة



تصنيف الضحايا حسب نوع الحساب على منصات التواصل



يتابع مركز حملة مع منصات التواصل الاجتماعي كافة المحتوى الذي يستوفي شروط الدقة وتوفر معلومات كافية، فإن الشركات تتفاوت في تجاوبها وسرعتها من شركة لأخرى ومن حالة لأخرى حسب أولوياتها وطبيعة الملف من حيث الضرر الذي قد ينجم عنه. وتتوزع الردود التي تلقاها حملة حتى اللحظة، وتتوزع ردود الشركات على متابعات مركز حملة حتى اللحظة (250):

توزيع ردود الشركات على تبليغات حملة



يُلاحظ أنّ بالإمكان تقسيم الانتهاكات إلى قسمين رئيسيين على الفضاء الرقمي الفلسطيني. القسم الأول يتعلّق بالانتهاكات على خلفية سياسية، والآخَر انتهاكات بخلفية اجتماعية-ثقافية. في حين استمرت الرقابة على المحتوى وتقييده على خلفية سياسية، فإنّ المحتوى الاجتماعي العنيف في تصاعديّ على شكّل هبات وهجمات مؤقتة وخطيرة قد تؤدي لأذى جسديّ.

على الصعيد السياسي، تبدو الشركات فعّالة بشكلٍ كبير من أجل تقييد وحظر المحتوى الفلسطينية بما يهدّد بشكلٍ جدّيّ حرّية الرأْي والتعبير على منصات التواصل الاجتماعيّ. وعلى الصعيد الاجتماعيّ، تبدو السلطات الرسمية والشركات عاجزة عن محاربة المحتوى العنيف والعنصريّ، أو لا تملك الإرادة الكافية من أجل محاربة هذا النوع من المحتوى التهديديّ.

وبما أنّ منصّتيّ فيسبوك وإنستغرام هما الأكثر استخدامًا والأوسع انتشارًا في السياق الفلسطينيّ، فإنّهما الأكثر انتهاكًا لحقوق الفلسطينيين/ات والأكثر حظرًا وتقييدًا للمحتوى الفلسطينيّ لا سيّما السياسيّ. وعلى هاتين المنصّتين تنتشر أكثر أشكال المحتوى عنفًا وتشهيرًا وتحريضًا، ومؤخرًا مع الهجرة الفلسطينية نحو منصّة تيك توك، رصد انتشار واسع متزايد للمحتوى العنيف والضار على المنصّة.

ويجدر بالذكر أنّ الانتهاكات التي وثّقها مركز حملة لا تدّعي الشمولية، ومن المؤكّد أنّ أعداد أصناف الانتهاكات التي وثّقها مركز حملة أكبر بكثير ولا يمكن حصرها على الصعيد الرقميّ، إلّا أنّ هذه الأرقام تقدّم مؤشرات عامة لحالة الفضاء الرقميّ الفلسطينيّ وأنماط الانتهاكات والممارسات الضارة بحقوق الآخرين.



نیسان - حزیران 2022

Q2Q2Q2Q2Q2Q2Q2Q2Q2